ورقة حول سياسات الاستثمار

المحتويات

مقدمة	2
الخطط والاستراتيجيات	3
تقييم واقع البيئة الاستثمارية لعام 2021	4
أبرز الأولويات	11
الاستثمار المحلي	11
الاستثمار الاجنبي	12
التوصيات	15

معًا نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

2024-2023

المقدمة

يعدّ الاستثمار الأولوية الأولى في النشاط الاقتصادي، وتمثّل تهيئة المناخ الاستثماري من أهم المكاسب التي ينبغي أن يستهدفها الإصلاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات، وتشجيع أصحاب الأعمال على ضخّ استثمارات جديدة، ورفع معدلات التشغيل، وتوفير فرص العمل، الأمر الذي يقود إلى تحقيق معدلات النمو المستهدفة.

ومن هنا، لا بدّ من تطوير التَّشريعات المرتبطة بتنظيم بيئة الاستثمار والأعمال في المملكة بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي من شأنها تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة في سبيل تعزيز تنافسيَّة الاقتصاد الأردني وقدرته على جذب الاستثمار، وفتح الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للمساهمة في تعزيز فرص العمل للشباب.

ويعدّ الاستثمار الأجنبي من أهم الروافع الاقتصادية، وذلك لدوره في رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر ذلك جلياً خلال الأعوام المنصرمة التي ارتفع فيها الاستثمار الأجنبي إلى مستويات غير مسبوقة (عام 2008) رافقتها معدلات نمو مرتفعة، في حين تشهد الفترة الحالية تراجعاً في حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار، ويترافق ذلك مع تراجع في النمو الاقتصادي كما هو مبين في الشكل رقم (1).

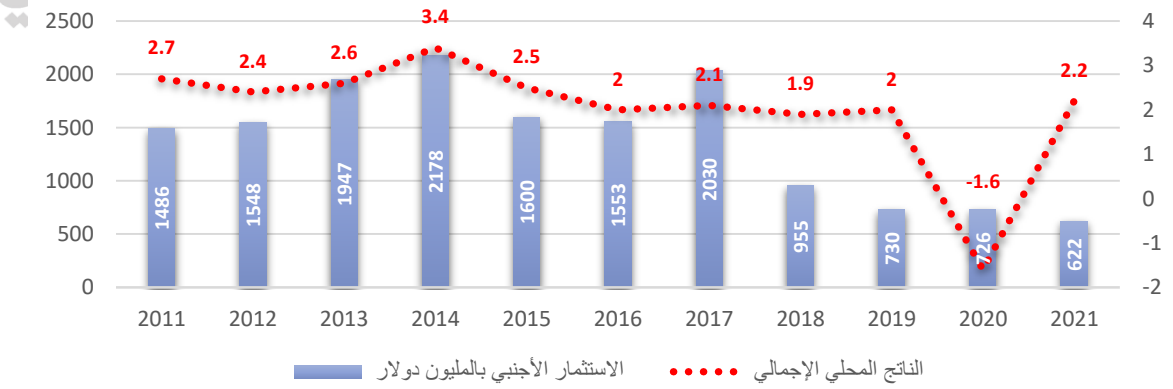

الشكل رقم (1): حجم الاستثمار (مليون دولار) والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: بيانات البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، 2011-2021.

وينبغي القضاء على التعقيدات البيروقراطيَّة والإجراءات التي تعيق ممارسة الأنشطة والأعمال وجهود جذب الاستثمار، وتحدُّ من تنافسيَّة الاقتصاد وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والدول الرائدة في مجال جذب الاستثمار وتشجيعه؛ بما يسهم في تعزيز دور الحكومة بتنظيم البيئة الاستثماريَّة وتمكينها، وحماية المستثمرين واستثماراتهم داخل المملكة من القرارات والتعديلات مفاجئة، وذلك بتوحيد التَّشريعات المرتبطة ببيئة الاستثمار والأعمال، وتبني معايير وإجراءات موحدة وسريعة لإعطاء الموافقات المطلوبة لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وتوحيد المرجعيات، وإزالة التقاطعات والتعقيدات، وتحديد الأدوار والمهام المطلوبة من الوزارات والمؤسسات المعنية بما يضمن تقليل الوقت والجهد والكلف المرتبطة بممارسة الأعمال.

الخطط والاستراتيجيات

أقرت الحكومة من خلال برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي للأعوام 2021-2022 بوجود أكثر من 44 قانوناً و1000 نظام إضافة إلى 800 من لوائح التعليمات المرتبطة ببيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، يقوم على إنفاذها أكثر من 50 وزارة وجهة حكومية.

ونظراً لأهمية التشريعات وضرورة تغيير الوضع الراهن، أطلقت الحكومة استراتيجية للترويج الاستثماري من قِبل وزارة الاستثمار، ووُضع قانون جديد للاستثمار هو "قانون تنظيم البيئة الاستثمارية"، يهدف إلى تغيير السياسة العامة لجذب الاستثمار والتعامل مع المستثمر، وتقديم تسهيلات وحوافز للاستثمار القائم والجديد.

واشتمل القانون على تطوير لمفهوم "النافذة الاستثمارية الواحدة" لتأسيس الأنشطة الاقتصادية وتسجيلها وترخيصها. وتعمل هذه النافذة على توحيد شهادات التسجيل ورخص المهن والرخص القطاعية وجمع الوثائق والرخص الحالية برخصة واحدة جديدة تُمنح بإجراءات سريعة ومبسّطة تتيح للمستثمرين الشروع بممارسة الأعمال فوراً. كما تم تعزيز الحوافز والمزايا المتاحة للمستثمرين والمشاريع الاستثمارية داخل المناطق التنموية والمناطق الحرة وخارجها على حد

سواء، وإيجاد الحوافز للتخفيف من كلف الإنتاج ودعم الصناعات الناشئة والصغيرة ومتوسطة الحجم.

إن السياسة العامة للاستثمار مرتبطة بالعديد من الوزارات والهيئات وليست حكراً على جهة واحدة رغم أهمية المظلة الجامعة من خلال وزارة الاستثمار. ولأن تعزيز الصادرات، وإقامة المعارض للمنتجات الوطنية، وإقامة مشاريع الشراكة الكبرى بين القطاعين العام والخاص والمشاريع الوطنية الكبرى، إضافة الى تطوير صناديق الاستثمار في السوق المالية، جميعها أدوات لجذب الاستثمار وتحفيزه، فلا بد من تكامل الجهود بين وزارة الاستثمار والجهات المعنية؛ كوزارة الصناعة والتجارة ووزارة العمل وغيرها من الجهات الرسمية.

تقييم واقع البيئة الاستثمارية لعام 2021

تشير البيانات الاقتصادية والتقارير الدولية إلى وجود تراجع في واقع الاستثمار الأجنبي والمحلي يُعزى في جزء كبير منه إلى تراجع بيئة الأعمال في المملكة، ففي **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020** الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي ويرصد الإجراءات التنظيمية في 190 اقتصاداً حول العالم عبر مجموعة من المؤشرات الفرعية، تحسّن ترتيب الدول العربية (22 دولة) بمقدار 4 مراكز في المؤشر العام للتقرير، وتحسّن ترتيب 14 دولة عربية في المؤشر العام، **وتصدرت السعودية التحسّن بمقدار 29 مركزاً، تلاها الأردن بمقدار 27 مركزاً.**

وشهدت كل من فلسطين والسودان ودولة الإمارات ولبنان والعراق وسلطنة عُمان وتونس تراجعاً في المؤشر العام، وحافظت الجزائر على ترتيبها في عام 2019. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية، تراجع مؤشر بدء المشروع 15 مركزاً، وتراجع كلّ من مؤشرَي استخراج التراخيص والحصول على الكهرباء 3 مراكز، كما تراجع مؤشر حماية المستثمرين الأقلية بمركز واحد. بينما لم يشهد مؤشرا إنفاذ العقود وتسجيل الملكية أي تغيير.

أما **مؤشر الحكومة الإلكتروني**، الذي يقيس مستوى التطور في تنمية الحكومة الإلكترونية ووجود تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات أفضل وأسرع

لمختلف فئات المجتمع، فله أهمية في رصد المتغيرات في مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً الخدمات عبر الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا المؤشر نجد أن ترتيب الأردن شهد تراجعاً بمقدار 19 درجة (من 98 في عام 2018 إلى 117 في عام 2019)، وذلك رغم ظهور تجارب جديدة لاستخدام تقنيات لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة المشاركة الإلكترونية. فبحسب التقرير، لا بد أن يصبح التحول الرقمي ضمن خطط التنمية لعدد من الدول العربية.

وفي ما يتصل بمؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يصدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويركز على القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 43 قطاعاً اقتصادياً أساسياً، فإنه يقيس أداء 84 دولة حول العالم ضمن أربعة قيود رئيسة هي: 1.قيود الاستثمار في الأسهم؛ 2.آليات الموافقة؛ 3. القيود على توظيف المديرين الأجانب؛ 4.قيود التشغيل كتحويل رأس المال أو ملكية الأرض. ويخلص التقرير إلى وجود قيود على قطاعات العقار والنقل في معظم الدول العربية. وفي ما يتصل بأداء الأردن في المؤشر؛ فقد تأخر ترتيبه بمقدار مرتبتين؛ إذ حلّ في المرتبة 76 في تقرير عام 2020 بينما كان في المرتبة 74 في عام 2019.

وفي جانب مؤشرات التقييم السيادي، التي تقيس الائتمان السيادي ودرجة الملاءة (الجدارة) المالية للدول، وتقوم بها وكالات عالمية متخصصة لتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار في ديون الدول، فإنّ وجود تصنيفات ائتمانية للدول وخصوصاً النامية منها، يساعدها على الحصول على التمويل من الأسواق الدولية، فضلًا عن أهمية التقييمات في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أبرز وكالات التقييم السيادي: "ستاندرد آند بورز" و"موديز" و"فيتش". ويعد **الأردن من بين 7 دول عربية حصلت على تقييم من جميع وكالات التقييم المذكورة.**

درجات التصنيف الائتماني	
AAA	كفاءة عالية وقدرة قوية على السداد (أعلى درجة للتصنيف الائتماني)
AA	مستوى جودة عالٍ ومخاطرة قليلة جدا
A	قدرة عالية على السداد مع مخاطرة قليلة
BBB	قدرة كافية للسداد
BB	احتمالية سداد مع مخاطرة
B	احتمالية لعدم السداد مع مخاطرة عالية
CCC	احتمالية كبيرة لعدم السداد
CC	أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام
C	قمة المخاطرة
D	تعثر في السداد ومخاطر للإفلاس (أدنى درجة للتصنيف الائتماني)

الجدول رقم (1): درجات التصنيف الائتماني

المؤشر	2019		2020	
ستاندرد آند بورز	B+	مستقر	B+	مستقر
موديز	B1	مستقر	B1	مستقر
فيتش	BB-	مستقر	BB-	سلبي
كابيتال أنتليجينس	B+	مستقر	B+	مستقر
آي إتش أس	BB+	مستقر	BB+	مستقر

الجدول رقم (2): أداء الأردن في مؤشرات التقييم السيادي

أما مؤشرات مخاطر الدول، التي تصدر عن المؤسسات الدولية وتقيس تعرض الدول للمخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فتقدم تصوراً عاماً عن الوضع القائم في الدول، ومن أبرزها:

- **مؤشر فيتش**: ويقيس المؤشر القوة النسبية لأساسيات الدول (200 دولة حول العالم)، ومدى تأثرها بالصدمات ضمن ثلاثة أبعاد للمخاطر (الاقتصادية، والسياسية، والتشغيلية)، ويركز التقييم في المحور التشغيلي على قياس جودة بيئة الأعمال في مجالات سوق العمل والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية والجريمة والأمن.

وجاء ترتيب الأردن ضمن أداء الدول اللافت للانتباه على المستوى العربي في عدد من المؤشرات الفرعية. وقد حصد الأردن الترتيب الثامن عربياً، و95 عالمياً.

- **مؤشر مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS)**: يرصد هذا المؤشر المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية لحوالي 140 دولة حول العالم، ويدخل في قياس المؤشر محاور من بينها: استقرار الحكومات، التدخل العسكري في السياسة، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التوترات الدينية، وضع الاستثمار، وسيادة القانون. ويعتمد القياس على مؤشرات اقتصادية عامة؛ كإجمالي الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي، وخدمة الدين كنسبة من الصادرات والسلع، والحساب الجاري كنسبة من الصادرات والسلع، والسيولة لتغطية الواردات واستقرار سعر الصرف.

جاء ترتيب الأردن ضمن أربع دول فقط تَحسّنَ أداؤها في المؤشر، بينما أظهرت بقية الدول العربية تراجعاً في أدائها، وقد تحسّن أداء الأردن مرتبة واحدة في عام 2020 ليصبح ترتيبه 97 عالمياً، مقارنة مع 98 في عام 2019.

- **مؤشر كوفاس**: يركز المؤشر على تقييم مخاطر تعثُّر الأعمال في أكثر من 160 دولة حول العالم، إضافة الى قياس الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدول. ويعتمد في ذلك على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية المتاحة، ويصدر المؤشر بسبعة تصنيفات تصاعدية أقلها (E) وأعلاها (A4)، وقد حصد الأردن تصنيف (C) في عامي 2019 و2020.
- **مؤشر ايلير هيرميس**: ويقيس مخاطر عدم السداد من قِبل الشركات في بلد معين، وارتباط هذا الخطر بالظروف أو الأحداث الخارجة عن سيطرة الشركة. وتَظهَر نتائج تقييم الدول بمؤشر مركَّب من حروف وأرقام، إذ تقيس الحروف درجة الدولة، ويتراوح التقييم بين تصنيف (AA) لأقل درجة خطورة وبين (D) لأعلى درجة خطورة. أما مستوى مخاطر الدولة فيدلَّل عليه بالأرقام؛ بين 1 لأقل درجة خطورة، و4 لأعلى درجة خطورة. **وحلّ الأردن في المرتبة (C3) في المؤشر، وفي الترتيب الثامن عربياً.**
- **المؤشرات الأخرى**: تقيس أداء الدول في عدد من المجالات؛ **ففي مؤشر الحوكمة العالمي الذي يصدره البنك الدولي ويقيس مؤشرات السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي، حلّ الأردن في المرتبة الخامسة عربياً، وجاء ترتيبه فوق متوسط أداء الدول العربية. وفي مؤشر الابتكار العالمي الذي يقيس الأداء الابتكاري في 131 دولة ويستند إلى قياس مدخلات الابتكار في الدول والمخرجات الرئيسة لها،**

تحسّن مؤشر الأردن خمسة مراكز في عام 2020 ليحلّ في المركز 81 عالمياً، بعد أن كان في المركز 86 في عام 2019. وفي مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ويرصد أداء 180 دولة في عدد من المؤشرات السكانية؛ كالعمر المتوقَّع عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة، ونسبة الالتحاق في المدارس. وقد حلّ الأردن في المرتبة 102 في عام 2020، من دون حدوث أيّ تغير مقارنة بعام 2019.

اسم المؤشر	الترتيب عربياً 2020	الترتيب عالمياً 2020	التغير عن عام 2019
مؤشر فيتش	8	95	-
مؤشر PRS	8	97	1
مؤشر الابتكار العالمي	8	81	-1
مؤشر التنمية البشرية	10	102	0
المؤشرات التصنيفية		التصنيف لعام 2020	
مؤشر كوفاس		C	
مؤشر ايلير هيرميس		C3	

الجدول رقم (5): تصنيف الأردن في مؤشرات مخاطر الدول

وفي ضوء ما تقدَّم من تقييمات لبيئة الاستثمار والبيئة والتنظيمية الكلّية، ولمواجهة أبرز الصعوبات التي تواجه الاستثمار، يمكن القول إن الهدف من سياسة الاستثمار ليس الاختيار بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، وإنما الربط بينهما عن طريق سلسلة القيمة المضافة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ويعني هذا أنه يجب ألّا يقتصر تركيز الإصلاح التنظيمي على القوانين المحلية، لكن ينبغي أن يسعى أيضاً لتحقيق الترابط بين هذه القوانين واتفاقيات الاستثمار الدولية التي تحكم على نحو متزايد الإنتاجَ على المستويين المحلي والدولي.

الاستثمار ليس صفقة، وإنما هو علاقة. ومن الضروري أن تتجاوز استراتيجية سياسات الاستثمار مسألةَ جذب الاستثمارات الأولية؛ فهذا جزء ضئيل من عملية أوسع. وتأتي الفوائد الحقيقية التي تتحقق للدولة في مرحلة تالية في العلاقة، عندما ينجح البلد في الاحتفاظ بالاستثمار وبناء علاقات قوية مع أنشطة

الأعمال المحلية، ولا بد هنا من التمييز بين أنواع الاستثمار؛ فليست جميع أنواع الاستثمار متماثلة، والأنواع المختلفة من الاستثمار لها آثار مختلفة على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يستلزم سياسات مختلفة.

ويحدّد المستثمر قراره الاستثماري باعتماد عدد من العوامل الرئيسة، على غرار: واقع البيئة التشريعية وثباتها، وإمكانية الحصول على الحوافز الملائمة، إضافة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية. ويُلاحَظ أن كلف الإنتاج وارتفاعها، خصوصاً عناصر الإنتاج الأولية، من أهم العوامل التي تُضعف جذب الاستثمار إلى الأردن مقارنة مع المنطقة المحيطة، إذ تقدم العديد من الدول للمستثمرين حوافز مالية وغير مالية؛ كالطاقة، والأرض، وتسهيلات البناء، والبنية التحتية.

ومن جهة أخرى، يَظهر عند الحديث عن جذب الاستثمار في الأردن وجود عدد من المعيقات الفنية وضعف الحوافز المقدمة، **فعلى سبيل المثال لم تقدِّم مسوّدة قانون تنظيم البيئة الاستثمارية أيَّ حوافز واضحة للاستثمارات، وإنما أعطت صلاحيات تقديم الحوافز لمجلس الوزراء بتنسيب من لجنة الحوافز الحكومية لإدارة ملف الحوافز، إضافة إلى اقتصار الحوافز في المناطق التنموية والمناطق الحرة على حوافز تقليدية قُدمت في قانون رقم (30) لعام 2014، من دون أي تغيُّر كبير يُذكَر.**

كما لم يعطِ القانون أيَّ تركيز للقطاعات ذات الأولوية في الاستثمار، ولم يحدد هذه القطاعات، كما لم يذكر في سياسته العامة آلية تحقيق القانون لرؤية التحفيز الاقتصادي، التي أوضحت أن الاستثمار إحدى ركائزها الأساسية وقدمت مجموعة من المبادرات التي لا تَظهر جلياً في ثنايا القانون.

أما في الجانب التشغيلي، فإن مواءمة مخرجات سوق العمل ومتطلبات المستثمرين من العمالة المؤهلة من أبرز العقبات التي تواجه المستثمرين، فاستخراج التصاريح للعمالة المؤهلة أصبح من التحديات التي يواجهها المستثمر (خصوصاً إذا ما تم إلغاء وزارة العمل ونقل ملف التصاريح إلى وزارة الداخلية؛ فهذا التحول قد يربط التصاريح بالبعد الأمني لا بالتوظيف والتشغيل)، إضافة إلى أن توظيف الأردنيين لا يحقق المطلوب بسبب ارتفاع كلف المعيشة، وبالتالي تَظهَر بيئة العمل غير ملائمة لاحتياجات الباحثين عن عمل من جهة، ولا تراعي احتياجات المستثمر في خفض كلف الإنتاج لتعزيز التنافسية من جهة أخرى.

أبرز الأولويات

أولًا: الاستثمار المحلي

تشير التجارب الدولية في مجال الاستثمار المحلي إلى أنه لا يوجد مسار محدد يناسب جميع السياسات الفعالة التي يمكن اقتراحها للاستثمار المحلي، فقد يكون النهج الذي يحقق النجاح في بلدٍ ما لنوعٍ معين من الاستثمار في وقت معين بحاجة إلى مراجعة وتحسين وإصلاح مستمر ليأخذ في الاعتبار التغيرات أو الظروف المستجدة التي تطرأ على الاقتصاد. وبالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الأردني؛ تعدّ كلف الاستثمار من المعيقات الأساسية في الأردن، خصوصاً تلك المرتبطة في الكلف التشغيلية التي تجعل المنتَج الأردني غير منافس محلياً وخارجياً. وبناء عليه، ينبغي إطلاق برنامج وطني لدعم الصناعات الوطنية، ليس فقط في جانب التسويق، وإنما لخفض كلف الاستثمار وضمن إطار معين (مثل "خريطة إصلاح الاستثمار")، وتكييف البرنامج في ضوء عالم تتزايد فيه العولمة، إذ تصبح السياسات غير كافية وتحتاج للمزيد من التعزيز، خاصة في مجال تعزيز تنافسية المنتجات المحلية.

كما أن على الحكومة تعزيز المحتوى المحلي في الصناعات الوطنية (زيادة القيمة المضافة محلياً)، مما يعزز قدرة المنتجات الوطنية على مواجهة التقلبات السعرية العالمية وتعثر سلاسل التوريد في ضوء ازدياد هشاشة الأوضاع العالمية وعدم استقرار الدورات الاقتصادية العالمية.

تعزيز مفهوم الاستثمار المحلي أمرٌ في غاية الأهمية، فقد شرعت الحكومة في وضع العديد من القوانين والسياسات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز الاستثمار، وخاصة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي، ورغم ذلك، إلا أن تعزيز الاستثمار المحلي يستدعي الكثير من الدعم والتفعيل، وخاصة في ما يتصل بالإجراءات البيروقراطية وكلف التأسيس والتشغيل وحوافز الإنتاج على غرار التجارب العالمية، ولا سيما إيجاد نافذة استثمارية تضم "ممثلين مفوضين" من جهات الترخيص المحددة ذات الصلة، يتمتعون بصلاحية إصدار التراخيص ضمن

أطر زمنية محددة. كذلك إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات الاقتصادية في مجال تعزيز الاستثمار المحلي من خلال وضع إطار قانوني لتمثيلهم بشكل فعال في المؤسسات الوطنية الاقتصادية في ما يتعلق بالتشريعات والاستراتيجيات الوطنية والسياسات ذات الصلة بالاستثمار والصادرات وبيئة الأعمال على نطاق أوسع.

ومن السياسات المهمة في مجال الاستثمار المحلي، اعتماد خريطة استثمارية وطنية شمولية (قطاعية، جغرافية، ميكروية، صغيرة الحجم، ومتوسطة الحجم، وكبيرة الحجم) تبنى من القاعدة إلى قمة الهرم، وتأخذ بعين الاعتبار تربيط سلاسل القيمة المحلية على المستوى الإقليمي للمملكة وبناء السياسات الحكومية الداعمة لها، وخاصة في مجال تخفيض الكلف المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وتعزيز الإنتاجية، وتخصيص التمويل اللازم لتلك المشاريع. وينبغي أن ترتبط هذه الخريطة بإنشاء صندوق وطني لتمويل الاستثمار المحلي وبالتنسيق مع برامج الحكومة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص. ويمكن ادراج هذا الصندوق في السوق المالية لحشد الادخار المحلي وتوجيهه إلى الاستثمار المحلي.

ثانيًا: الاستثمار الاجنبيً

للاستثمار الأجنبي دور كبير في دفع عجلة الاقتصاد قُدماً وربطها بالأسواق الأكبر حجماً، إلى جانب ما يوفره من دعم للاقتصاد في ما يتصل بجذب الخبرات العالمية ودعم الصناعات الوطنية وتعزيز الصادرات ودعم الاحتياطيات من العملات الأجنبية. ولا بد من تعزيز الإجراءات والسياسات التي تدعم جذب الاستثمار الأجنبي والحفاظ عليه وتعزيزه، وخاصة تلك الاستثمارات التي توفر فرص العمل ورأس المال والتكنولوجيا ونقل المعرفة، وتساعد الشركات المحلية على التكامل مع سلاسل القيمة المضافة، وتدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام.

ونظراً لتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير في الأردن في ظل ما يشهده العالم من أوضاع ضاغطة وغير مواتية، لا بد من إنعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب على الحكومة أن تسعى جاهدة لاستعادة تدفقات رؤوس الأموال وزيادتها، ولا سيما في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، فالظروف الجيوسياسية والاقتصادية والإدارية التي تحيط بالاقتصاد الأردني جعلت الثقة في

أنشطة الأعمال تتراجع إلى أدنى مستوياتها تاريخياً، لكن استعادة تلك الثقة ليس مهمة مستحيلة، ويتعين على صانعي السياسات اغتنام الفرصة بأسرع ما يمكن في ضوء ما يمر به العالم من تباطؤ لتحسين الحوافز على المدى الطويل لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أهم السياسات التي يحتاجها الأردن في هذا الجانب: تحسين الشفافية، وتقليل السلطة التقديرية البيروقراطية. ويمكن أن يجعل هذا الأمر آفاقَ أنشطة الأعمال أكثر وضوحاً تجاه المستقبل، وأقل خطراً. ويمكن للحكومات أن تعزز الشفافية عن طريق التشاور بانتظام مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب أن تصاغ القوانين والإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح ومحدد، مع التركيز على خلق التنويع في فرص الاستثمار وجذب مستثمرين أجانب والذي يعد من أهم عوامل الجذب لتلك الاستثمارات. ويعدّ الأمن الاقتصادي من الأولويات التي يجب التركيز عليها أيضاً، وخاصة في ضوء ما شهده العالم من مشاكل في سلاسل التوريد.

ومن المزايا التي يبحث عنها المستثمرون الأجانب وينبغي التركيز عليها في المرحلة المقبلة: الاهتمام البالغ في إدخال التكنولوجيا بجميع المجالات الاقتصادية، إضافة إلى الاهتمام بالمفكرين والمبدعين، ويمكن هنا اعتماد منح مزايا على الإقامة على غرار نظام الإقامة الدائمة (البطاقة الذهبية) للمستثمرين، ورواد الأعمال، وأصحاب المواهب التخصصية، والباحثين في مجالات العلوم والمعرفة، بهدف تسهيل مزاولة الأعمال، وخلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة على نمو ونجاح الأعمال للمستثمرين ورجال الأعمال والموهوبين. مع توفير بيئة داعمة لنمو ونشر التقنيات المبتكرة من خلال الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الاقتصاد القائم على المعرفة.

وينبغي تعزيز التكامل الوثيق بين السياسات المتعلقة بأعمال القطاع الخاص والسياسات الاقتصادية العامة، ومن شأن ذلك إيجاد بيئة أكثر استقراراً وإحداث المزيد من التطور في نطاق الاقتصاد العام، مما يساهم في تعزيز القدرة الاستيعابية وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فضلًا عن تخفيف القيود المؤسسية، وتعزيز اللوائح التنظيمية للشركات الناشئة ومناخات الاستثمار بالشكل الذي يمكّن من سهولة ممارسة الأعمال التجارية، مما يزيد من القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

وينبغي النظر في السياسات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار والشفافية داخل مؤسسات الاقتصاد، وإنشاء خط اتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المؤسسات المحلية، على أن يكون هذا الاتصال بين القطاعات وكذلك بين الشركات والمؤسسات الحكومية، وأيضاً بين الوسطاء الماليين، فمن المحتمَل أن يؤدي وجود تطابق واضح بين هذه القطاعات المختلفة إلى تقليل فجوات المعلومات، وبالتالي خلق مناخ استثماري أكثر جاذبية.

ومن الضروري العمل على إيجاد سياسات موجّهة نحو القضاء على مستويات الفساد أو الحد منها، والقضاء على ظاهرة عدم تناسق المعلومات، وبالتالي ضمان تصرف جميع القطاعات في إطارٍ من سيادة القانون. وكذلك إيجاد سياسات تعزز مهارات رأس المال البشري والاستثمار فيه، مما يساهم في زيادة المهارات والتعليم والخبرة للأفراد.

ولتحقيق التكاملية بين الإجراءات التقليدية والسياسات الابتكارية لجذب الاستثمار الأجنبي، من الضروري إيجاد استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ بعين الاعتبار المرونة تجاه الظروف المحلية والعالمية، ومدى جاذبية حوافز جذب الاستثمار الأجنبي مقارنة مع الحوافز على مستوى الإقليم والعالم، وهذا يتطلب دعم السياسات التي تعزز تمكين الاستثمار الأجنبي. ومن الضروري أيضاً ألّا يتم التعامل مع جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على قدم المساواة، فلكل نوع من الاستثمارات تأثير مختلف عن سواه، مع التركيز على الاستثمار الذي يركز على زيادة كفاءة الإنتاج، وزيادة المحتوى الوطني، وزيادة حجم الصادرات، وتحقيق الأمن الاقتصادي.

التوصيات

1. توفير حوافز واضحة تميز بين المستثمرين وتوضح حقوق المستثمر وواجباته.
2. تطوير المنظومة الاستثمارية من **خلال النافذة الاستثمارية والخرائط الاستثمارية لتعتمد أكثر على تحليل الميزة النسبية في كل محافظة.**

3. إعداد **قوائم القطاعات ذات الأولوية، وتقديم الدعم والحوافز لجذب الاستثمارات لها.**
4. التركيز **على المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لما لها من دور في تحفيز النمو الاقتصادي.**
5. معالجة العقبات اللوجستية والبيروقراطية التي تواجه المستثمرين، ومنها: العمالة المؤهلة، وتصاريح العمل، وتوطين التكنولوجيا.
6. مراجعة الحوافز وآليات جذب الاستثمار في الدول المجاورة، والتعلم منها، لتطوير أدوات جذب الاستثمار الأجنبي والقدرة على المنافسة إقليمياً.
7. **مراجعة كلف الإنتاج، خصوصاً الطاقة، لتعزيز تنافسية الاستثمارات.**
8. تطوير أدوات دراسة الجدوى والأسواق، وتقديم المعلومات والإحصاءات للمستثمرين.
9. مراجعة كلّ من السياسة الاستثمارية ودور وزارة الاستثمار، خصوصاً في ما يتصل بجذب الاستثمار والترويج له.

معًا نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي